((خصائصُ الصَّحيحين))

Characteristics of the two Sahih books

د. زكريا شعبان حنش الكبيسي

zakaria.alkubisi@gmail.com

وزارة التربية/المديرية العامة للتربية في محافظة الأنبار

الملخص

يتلخص البحث على ما يأتي:

تناولت في هذا البحث الخصائص التي تخصُّ صحيحي الإمام البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى ولا يشترك كتاب آخر معهما في ذلك، وقد اعتمدت في جمع هذه المادة العلمية على ما قرره أهل العلم في مصنفاتهم، وقد ظهر لي أن ثمة أربع خصائص رئيسية، وهي التلقي بالقبول، وأن رواة الصحيحين قد تجاوزوا القنطرة، وأن العلل الواقعة في الصحيحين مندفعة، وأن أحاديث الصحيحين تفيد العلم، وهذه الخصائص الأربعة من الأهمية بمكان، وقد شرحتها جميعًا وطفت حولها بما تسمح به جادة البحوث الأكاديمية في مثل هذا الباب.

Abstract

The research can be summarized as follows:

In this research, I have examined the characteristics unique to the two Sahihs of Imam al-Bukhari and Muslim, may God have mercy on them, which no other book shares. In compiling this scholarly material, I relied on what scholars have established in their works. It has become clear to me that there are four main characteristics: acceptance, that the narrators of the two Sahihs have crossed the bridge, The defects found in the two Sahihs are reversible, and the hadiths in the two Sahihs provide knowledge. These four characteristics are of great importance, and I have explained them all and explored them as much as academic research allows in such a topic.

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين، سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ الله سبحانه وتعالى قد تكفَّل بحفظ قرآنه الكريم كما قال سبحانه: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر: ١٥]، ومن لوازم حفظ القرآن حفظ سنة النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم؛ فهي المفسِّرة لكتاب الله، المبينة لما أجمله الله سبحانه وتعالى، فلا سبيل ولا طريق إلى معرفة القرآن على الحقيقة، وفهمه والتَّعبد بما جاء فيه على وفق شريعة النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من غير السُّنة النَّبوية، وعلى هذا كلمة المسلمين عامَّة.

ولمَّا كان الأمر على ما ذكرت فقد حفظ الله السُّنة بأن صيَّر لها حُفَّاظًا عارفين، وصيارفة ناقدين، ميزوا صحيحها مِنْ سقيمها، ومقبولها من مردودها، ضاربين لنا أروع الأمثلة في التصنيف بحسب الغاية والمقصد، وشاء الله أن يكون أحسنها تصنيفًا، وأكثرها بركة، وأعودها فائدة، وأحسنها قبولاً وتلقيًا، صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ)، وصحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النَّيسابوري(٢٦١هـ)، فكان كتابيهما أعلى هرم للسنة النبوية وأحسنه وأجوده عند أهل السُّنة، ولأجل ذلك كثرت التصانيف عليهما فيما يخص أسانيد الكتابين، أو فيما يتعلق بالمتون وما احتوته من صناعة فقهية، وما زلت أقلام العلماء وطلاب العلم تخطُّ بمدادها في الكشف عن أسرار الصحيحين في صناعة الحديث والفقه، وبقية العلوم، إلى وقتنا هذا، دراسات تتبعها دراسات، جيلاً بعد جيل، وقد منَّ الله عليَّ أن أكتب كتابين عن صحيح البُخاري، الأول: (علوم الحديث في صحيح البخاري) يقع في ٢٧٤ ورقة، والآخر(الإعلال الإشاري في صحيح البخاري) يقع في ٢٢٩ورقة، وآخر لم أكمله بعد، يخص الصنعة الحديثية في معلقات البخاري يسَّر الله إتمامه، أمَّا بحثي هذا فأردت أن أكتب فيه عن أمورٍ خاصَّة تخصُّ الصَّحيحين، لا يشاركهما أحدٌ فيهما، فلا بُدَّ من معرفة هذا الأمر، فلست هنا لأكتب في مزايا ومناقب ونكات وفضائل الصحيحين ممَّا قد يشترك أحدٌ فيهما، سواء في زمانهما أو بعد ذلك أو قبل، فمثلاً التَّصنيف في الصحيح لهما قصب السبق فيه، ولكن ثمة من صنَّف بعدهما، سواء سُلّم لصنيعه أو لم يسلم، كابن خزيمة(٣١١هـ)، وابن حبَّان(٣٥٤هـ)، والحاكم(٤٠٥هـ)، إذًا موضوعي هو خصائص لا يشاركهما أحدٌ فيهما.

وقد جمعت في بحثي هذا أربع خصائص كما سيأتي لا يشاركهما فيها كتاب آخر فيما ظهر لي، وقد يظهر

لباحث آخر أنها تزيد على الأربعة، ولكن لا بُدَّ من معرفة ما أُلزمه فيه، وهو عدم المشاركة، وأنها تجمع بين الصحيحين جميعًا ولا تخص بأحد الصَّحيحين دون الآخر.

المطلب الأول

الخصيصة الأولى: تلقي الأُمَّة؛ لصحيحي البخاري ومسلم بالقبول

اتَّفقت كلمة أئمة الأمة عامَّة على تبجيل الصَّحيحين، وتلقيهما بالقبول، وهذا التَّلقي أقوى وأجل من الحكم بالصَّحة المجردة، فقد يصحُّ الحديث ولا يُعمل به؛ كأن يكون منسوخًا، أو ليس عليه العمل؛ لأنَّه خلاف ما اشتهر وفاض، أمَّا التلقي بالقبول فهو أقوى من الصَّحة المجردة؛ لأنَّ العمل عليه مع تلقيه بالقبول، وفي هذا غنية عن النَّظر في إسناده، قال الحافظ ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (...، وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيحٌ؛ لأنَّ العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء)[١].

وللعلامة الزركشيِّ(٧٩٤هـ) كلام نفيس ودقيق في هذه المسألة إذْ قال: (أنَّ الحديث الضَّعيف إذا تلقَّتهُ الأمة بالقبُول عمل به على الصَّحيح حتَّى إنَّه ينزل منزلة المتواتر في أنَّه ينسخ المَقطُوع، ولهذا قال الشَّافعي في حديث((لا وصيَّة لوارثٍ))[٢]: إنَّه لا يُثبتهُ أهل الحديث، ولكنَّ العامَّة تلقَّتهُ بالقبُول، وعملوا به حتَّى جعلوه ناسخًا لآية الوصيَّة للوارث)[٣].

فهذا التأصيل الأخير من قبل العلاَّمة الزَّركشي أدق من إطلاق الصِّحة على الحديث المتلقى بالقبول إن كان في إسناده مقال كما ذهب إليه ابن عبد البر، فالعمل والتَّلقي لا يساوي التَّصحيح على الصحيح المختار من مذاهب العلماء، لذا قال السِّيوطي(٩١١هـ): (قال بعضهم: يحكم للحديث بالصِّحة إذا تلقَّاه النَّاس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح).

فقوله: (قال بعضهم) إشارة إلى أنَّ هذا التأصيل خلاف مذهب الجمهور والسَّائد[٤]، فالعمل بالحديث وتلقيه بالقبول لا يلزم منه تصحيحه، وإنما عملهم به يعني اشتهار أصله الخبر ومعناه عندهم، لذا نجد أهل الحديث يفرقون بين الصِّحة والعمل، فيعلون الخبر، وينصون على أن العمل عليه، وكتاب الإمام

(١) التمهيد١٦/ ٢١٩، وقد جاء هذا المعنى عن ابن عبد البر في غير موطن من التمهيد، ينظر: ٢٠/ ١٤٥.

(٢) جاء هذا الحديث عن جماعة من الصحابة ﷺ، منهم: أبي أمامة الباهلي، وعمرو بن خارجة، وأنس، وابن عبَّاس، وجابر، وغيرهم، ولا يثبت في الباب شيء. ينظر: معالم السنن؛ للخطابي٣/ ١٥١، وفتح الباري٥/ ٣٧٢.

(٣) النكت؛ للزركشي١/ ٣٩٠، وقال نحو هذا الكلام السخاوي في فتح المغيث١/ ٣٥١.

(٤) ينظر في ذلك: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة؛ للكنوي: ٢٣٣.

أبي عيسى الترمذي(٢٧٩هـ) سماء في ذلك. وبناء على ما تقدَّم ذكره أقول: إذا كان هذا حال الحديث الذي لا يثبته أهل الحديث يكون بهذا المنزلة؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول فما بالك بأحاديث الصحيحين المجمع على صحتها وتلقيها بالقبول؟!

قال الإمام ابن الصَّلاح(٦٤٣هـ) رحمه الله: (وكتاباهُما أصحُّ الكُتُبِ بعد كتاب اللهِ العزيز)[١].

وقال: (ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن)[٢].

ويقول الإمام النَّووي(٦٧٦هـ) رحمه الله: (اتَّفق العُلماء رحمهم الله تعالى على أنَّ أصحَّ الكتب بَعد القرآنِ العزيز الصَّحيحانِ: البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمّةُ بالقبول، وكتاب البخاري أصحُّهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة.

وقد صحَّ أنَّ مسلمًا كان ممَّن يَستفيد مِن البُخاري، ويَعترفُ بأنَّه ليس له نظير في عِلم الحديث، وهذا الَّذي ذكرناه مِن ترجيح كتاب البخاري هو المذهبُ المختار الَّذي قاله الجمهور[٣] وأهل الإتْقان والحذق)[٤].

ويقول: (وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما)[٥].

حتى قالوا: (أنَّ أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علمًا قطعيًا أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قاله؛ تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقي الأمة له بالقبول)[٦].

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني(٤١٨هـ): (أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصلها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك

(١) معرفة علوم الحديث: ٨٤.
(٢) معرفة علوم الحديث: ٩٧.
(٣) وإنَّما نسب هذا القول إلى الجمهور؛ لأنَّ بعضهم قدَّم صحيح مسلم من حيث سهولة التناول، وجودة ترتيب الأسانيد، وأمَّا من حيث الأصحيَّة فلا أحفظ أنَّ احدًا قدَّم صحيح مسلمٍ على صحيح البُخاري، وإن وجد فشاهد الوجود يرد ذلك، وحتَّى كلام أبي علي شيخ الحاكم ليس فيه تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاريِّ كما بين ذلك الحافظ وغيره. ينظر: نزهة النظر: ٦٢.
(٤) شرح النووي على مسلم١/ ١٤.
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ١٠٠.
(٦) علوم الحديث ١٨/ ٤١.

اختلاف في طرقها ورواتها. قال: فمن خالف حكمه خبرا منها وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول)[١].

ونقل الحافظ ابنُ كثيرٍ(٧٧٤هـ) الإجماع على ذلك فقال: (أجمعَ العلماءُ على قبوله، وصحَّة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام)[٢].

ونقل السيوطي(٩١١هـ) عن الحافظ أبي نصر السجزي(٤٤٤هـ) أنه قال: (أجمع الفقهاء، وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا شك فيه لم يحنث)[٣].

وبنحوه ورد عن إمام الحرمين الجويني(٤٧٨هـ) قوله: (لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنَّ ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- لما ألزمته الطلاق ولا حنثته؛ لإجماع علماء المسلمين على صحتهما)[٤].

وأقوى أحاديث الصحيحين:

- الحديث الذي يخرجه البخاريُّ ومسلمٌ، ويقسم على ضربين:

- الأول: (متفق عليه)[٥]، وهو ما يخرِّجه البخاريُّ ومسلم من مسند صحابي واحدٍ، ولا يضرُّ إنْ كان ثمة اختلاف في بعض ألفاظه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يرويه ألفاظ شيوخه، فإن كان ثمَّة اختلاف في اللَّفظ فينبغي أن يُبين في الحاشية عند العزو إليهما نحو(متفق عليه، واللفظ؛ للبخاري، أو لمسلم)، وهكذا.

- الثاني: الحديث الذي يخرِّجه البخاريُّ ومسلم مع اختلاف في مسند الصَّحابي، وهو ما يطلق عليه(رواه الشَّيخان)، ولا يُقال عليه: (متفق عليه)، ومن هنا يظهر لنا عموم وخصوص بين قولنا: (رواه الشَّيخان) وبين (متَّفق عليه)، فكلُّ ما اتَّفق عليه الشَّيخان يصحُّ أن يقال عنه: رواياه، وليس كل ما رواياه يصح أن

(١) فتح المغيث١/٧٣، وينظر: النكت؛ لابن حجر١/٣٧٧.

(٢) البداية والنهاية١١/٣٠.

(٣) تدريب الراوي١/١٢٢.

(٤) اشتهرت عنه هذه الكلمة حتى أصبحت كالختم عنه، ينظر: صيانة صحيح مسلم٨٦، والنكت؛ لابن حجر١/٣٧٢،

(٥) هذا هو الأصل الذي استقرَّ عليه الاصطلاح، وقد يتجوَّز بعضهم فيطلق (متفق عليه) على ما أخرجه الشَّيخان مع اختلاف في مسند الصحابي، كالجوزقي في كتابه (المتفق)، واستعمل ابن تيمية الجد لفظة (متفق عليه) على ما أخرجه الإمام أحمد والبخاري ومسلم، وقد نبَّه على مصطلحه في مقدمة كتابه (المنتقى)، وأمَّا أبو نُعيم صاحب (الحلية) فقد استعمل مصطلح (متفق عليه) على الحديث الذي جمع شروط الصِّحة عند أهل العلم، وهذا لا يخدش تخصيص المصطلح، فيبقى للمصطلح دلالته، مع مراعاة من توسَّع أو تجوَّز فيه. وينظر بحث ذلك في النكت؛ لابن حجر١/٣٦٤، ولسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة ٥/٢٤.

يقال: اتفقا عليه، وبذلك يظهر الفرق بين قولنا: (رواه الشَّيخان)، وبين قولنا: (متَّفق عليه).

وفي المفاضلة بين اتِّفاقهما على تخريج الحديث من مُسند صحابيٍّ واحدٍ أو تخريجهما للحديث من مسندين مختلفين وجهات نظر محتملة، وقد حرَّك الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) بحث هذه المسألة فقال: (كون ما اتَّفقا على تخريجه أقوى ممَّا انفرد به واحد منهما له فائدتان:

إحداهما: أنَّ اتفاقهما على التَّخريج عن راوٍ من الرُّواة يزيده قوَّة، فحينئذ ما يأتي من رواية ذلك الرَّاوي الَّذي اتفقا على التَّخريج عنه أقوى ممَّا يأتي من رواية من انفرد به أحدهما .

والثاني: أنَّ الاسناد الَّذي اتفقا على تخريجه يكون متنه أقوى من الإسناد الَّذي انفرد به واحد منهما .

ومن هنا يتبيَّن أنَّ فائدة المتَّفق إنَّما تظهر فيما إذا أخرجا الحديث من حديث صحابي واحد، نعم قد يكون في ذلك الجانب أيضًا قوَّة من جهة أخرى، وهو أنَّ المتن الَّذي تتعدد طرُقه أقوى من المتن الَّذي ليس له إلا طريق واحدة .

فالذي يظهر من هذا أنَّ لا يُحكم لأحد الجانبين لحكم كلي؛ بل قد يكون ما اتفقا عليه من حديث صحابي واحد إذا لم يكن فردًا غريبًا أقوى ممَّا أخرجه أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه الآخر، وقد يكون العكس إذا كان ما اتفقا عليه من حديث صحابي واحد فردًا غريبًا، فيكون ذلك أقوى منه، والله أعلم)[١].

وهنا مسألة: لا بُدَّ أن يُنظر في كلام الأئمة عند العزو إلى الصَّحيحين، كالبيهقيِّ في الكبرى، والبغويِّ في المختارة، وغيرهما كأصحاب المستخرجات، فإنَّهم يقولون: أخرجه الشَّيخان، أو: أخرجه البخاريُّ، أو: أخرجه مسلم، وهم يسوقون أسانيدهم وألفاظ شيوخهم، وقد يقع في الإسناد والمتن علل؛ لأنَّ غاية أحدهم تحصيل العلو، وتخريج الحديث من طريقه، فلا بُدَّ من التَّنبه إلى ذلك، والنَّظر في المتن عند التخريج[٢].

- ثمَّ الحديث الَّذي انفرد به البُخاريُّ عن مسلمٍ؛ لأنَّ الأمَّة تلقَّت كتاب البخاريِّ فوق كتاب مسلمٍ[٣]، وهذا إن لم يكن الحديث الذي في البخاري من جملة ما انتقد؛ فإن كان من جملة ما نتقد يُقدَّم عليه الحديث

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٦٤.

(٢) وقد نبَّه إلى ذلك ابن الصَّلاح في معرفة علوم الحديث: ٩١، ومن جاء بعده من كُتَّاب الاصطلاح، ينظر: نكت ابن حجر: ١/ ٣١٢.

(٣) ينظر: بحث المفاضلة بين الصَّحيحين في معرفة علوم الحديث؛ لابن الصَّلاح: ٨٥، والنَّكت؛ للزركشي ١/ ١٦٥، والنَّكت ابن حجر ١/ ٢٨١.

الذي في مسلم إن لم يكن ثمة خدش فيه.

- ثمَّ الحديث الذي انفرد به مسلم عن البخاري.

والأحاديث التي سبق ذكرها تُقدَّم على غيرها من حيث العموم؛ لأنَّ الأمَّة تلقَّت هذين الكتابين ما لم تتلق سواهما بالقبول، وإلا فالموطأ يصح أن نسميه صحيحًا؛ لأنَّ كلَّ أحاديثه المسندة صحيحة، وأمَّا البلاغات فتتنزل منزلة المعلقات إن أردنا أن نعقد مقارنة عامة، ولكن يختلف الموطأ عن الصَّحيحين بأنَّ الصحيحين تلقيا بالقبول، والإجماع منعقد على صحَّة ما فيهما.

وسيأتي بحث ذلك عند الكلام عن إفادة أحاديث الصَّحيحين العلم.

ولشدة تعظيم أحاديث الصَّحيحين قد سلك نفرٌ من أهل العلم بالتَّصحيح على شرطيهما؛ فأصبحوا يقولون: على شرطيهما، أو على شرط البُخاري، أو على شرط مسلم، أو رجاله رجال الصحيح، أو رجال البخاري، أو رجال مسلم، وهذه المسألة وإن كان فيها نظر من حيث العموم؛ لعزة تحقيقها، وتوسع من عمل بها إلا أنَّها تدلك على تبجيل الأئمة للشَّيخين وصنيعيهما وصحيحيهما.

المطلب الثاني

الخصيصة الثانية: مَنْ روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة

لما كان البخاريُّ ومسلمٌ قد ألزما نفسيهما بتخريج الحديث الصَّحيح فقط، والحديث الصَّحيح ينبغي أن يكون رواته ثقات جامعين للعدالة والضبط من حيث الأصل، لزم من ذلك أنَّهما يريان تعديل كل من قد رويا عنه في كتابيهما، وأنَّهما قد ارتضيا عدالته وضبطه؛ لأنَّ من شروط الحديث الصحيح توفُّر ذلك فيه[1]، وهذا يكون في الحديث الذي أخرجاه في الأصول وليس استشهادًا، أو متابعة، أو تعليقًا، وقد أصَّل الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ) لهذه المسألة بكلامٍ نفيس جدًا، ولنفاسته سأسوقه تامًا.

قال رحمه الله: (ينبغي لكلِّ منصف أن يعلم أنَّ تخريج صاحب الصَّحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيَّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصَّحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصَّحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خُرِّج له في الأصول، فإمَّا إنْ خُرِّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق

(١) فشروط الحديث خمسة، ثلاثة يشترط وجودها، وهنَّ: الاتصال، والعدالة، والضبط، وشرطان يشترط انتفاؤهما، وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة.

وينبغي أن يعلم أنَّ هذه الشروط هي الأصل، ولكن قد يُصحح أهل الحديث أخبارًا فقدت بعض هذه الشُّروط؛ لاعتبارات أخرى، وليس هذا مجال بسط ذلك.

فهذا يتفاوت درجات من أُخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطَّعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبيَّن السبب مفسرًا بقادحٍ يقدحُ في عدالة هذا الرَّاوي وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأنَّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشَّيخ أبو الحسن المقدسيُّ يقول في الرَّجل الذي يخرج عنه في الصَّحيح: هذا جاز القنطرة. يعني بذلك: أنَّه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشَّيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجةٍ ظاهرةٍ، وبيان شافٍ، يزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدَّمناه من اتِّفاق النَّاس بعد الشَّيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قلت: فلا يقبل الطَّعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأنَّ أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعي في الراوي أنَّه كان يدلِّس أو يرسل، فأمَّا جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصَّحيح؛ لأن شرط الصَّحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أنَّ أحدًا منهم مجهول فكأنَّه نازع المصنف في دعواه أنَّه معروف، ولا شك أنَّ المدعي لمعرفته مقدَّم على من يدَّعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصَّحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه، وأمَّا الغلط فتارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له، إن وجد مرويًا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلم أنَّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التَّوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلَّة الغلط كما يقال: سيء الحفظ، أو له أو أهام أو له مناكير وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنِّف من الرواية عن أولئك)[1].

عودًا على بدء، حينما نقول أن رواة الصَّحيحين قد جاوزوا القنطرة فلا نعني بالأمر على عمومه، فنقوم ونصحِّح أحاديث كلَّ من أخرج له الشَّيخان خارج الصحيح وفق (على شرط الشيخين) كما سلك ذلك الحافظ الحاكم(٤٠٥هـ) في المستدرك ومن تبعه، أو (رجاله رجال الصَّحيح) كما أكثر من

(١) فتح الباري ١/ ٣٣٤.

ذلك الحافظ الهيثمي(٨٠٧هـ) ومن سلك مسلكه[١]، فالأمر ليس على هذا التَّخريج، وكأن الأمر قواعد وحسابات رياضيات!؛ فلا بُدَّ من التفريق بين من رويا له في الأصول وبين من رويا له في الشواهد والمتابعات والتعاليق ونحو ذلك، وبين من أكثرا له، وبين من ليس له إلا رواية أو روايتان أو ثلاثة، وبين من انتقيا له وبين من أخرجا له على العموم، وبين من رويا له في موضوع دون موضوعات أخرى، إلى غير ذلك، وبين من رويا له من رواية فلان خاصة، أو فيما رواه عن فلان خاصة، ومع هذا كله فإنَّ القاعدة منضبطة وصحيحة إن قصد بذلك أن رواة الصحيحين قد جاوزا القنطرة في روايتهم في الصَّحيحين خاصة، بمعنى أن الحديث الذي في الصحيحين قد جاوز رواته به القنطرة، فلا يلتفت إلى نقدهم داخل الصحيح، أما غير ذلك فلا تستقيم؛ لمنهج الانتقاء، ولما سبق ذكره من التفريق بين من رويا له في الأصول وبين من أخرجا له في الشواهد والمتابعات والمعلقات؛ حتى وإن كان الراوي ثقة لم يخدشه أحدٌ، فالثقة معرَّض للخطأ، فلا بد من النظر في روايته، وإلا لرددنا كتب العلل التي حفظت لنا علل أحاديث الثقات فضلاً عن الضعفاء.

وما سبق ذكره يقودنا إلى سؤالٍ: هل تصحيح الناقد للخبر يساوي تعديل رواته؟

والجواب: أنَّ تصحيح الناقد للخبر لا يساوي تعديل رواته؛ فقد يصحح الناقد الخبر لقرائن تحتف به، ولا يعني أنه يرى ثقة راويه، وعمل الشيخين في ذلك ظاهرٌ، وعلى هذا فتصحيح الشيخين لا يلزم منه توثيق رجال الإسناد، وهذا بخلاف ما قرَّره الحافظ ابن القطان الفاسي(٦٢٨هـ)[٢]، والإمام ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ)[٣]، وظاهر كلام الذهبي(٧٤٨هـ)[٤]، والشيخ عبد الله الجديع[٥].

(١) وعند التأمل نجد قول الهيثمي لا إشكال فيه إن قصد بقوله(رجاله رجال الصحيح) وصف الرجال وليس تصحيح الإسناد، أما إن قصد تجويد الإسناد وتصحيحيه فلا يسلم له؛ لأن للشيخين طريقة خاصة في التعامل مع المرويات والرواة، وأما صنيع الحاكم فلا يمكن تأويله، ولكن يعتذر له فيما خُولف فيه أنَّه صنع كتابه مسودة وأعجلته المنية وحالت دون تبييضه رحمه الله.

(٢) في كتابه بيان الوهم والإيهام٥/٣٩٥.

(٣) ينظر: نصب الراية١/١٤٩.

(٤) الموقظة: ٧٨.

(٥) تحرير علوم الحديث١/٣١٥.

المطلب الثالث
الخصيصة الثالثة: العلل الواقعة في الصَّحيحين مندفعة

العلة تقسم على قسمين:

علَّة خفيَّة، وعلَّة ظاهرة، والأولى هي التي جاء الثناء على المختصين في معرفتها، وأنَّه لا يتوصل إليها إلا بعد البحث والتفتيش وجمع الطرق، لأنَّ ظاهر الحديث السَّلامة منها.

وكذلك تقسم العلة من حيث التأثير على نوعين:

علة مؤثرة قادحة، تقدح في صحة الحديث، وعلة غير قادحة لا تؤثر في صحة الحديث، وعند التأمل في العلل الواردة في الصحيحين يظهر أنَّها من حيث العموم من النوع الأخير، أي: غير مؤثرة، فهي لا تقدح في صحة الحديث عند التأمل فيها(١).

وهذه العلل تندفع وتذهب بتخريج الحديث، وكشف الأسانيد والطُّرق، ومن أقوى وسائل الكشف في دفع العلل الواقعة في الصَّحيحين هي المستخرجات التي صُنِّف على الصَّحيحين، حتى قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (أَنَّ كلَّ علةٍ أُعلَ بها حديثٌ في أحدِ الصَّحيحينِ، جاءت روايةُ المستخرجِ سالمةً منها، فهي مِنْ فوائدِ المستخرجِ)(٢).

وهذا نصٌّ نفيس وغالٍ من إمام أنفق كل عمره في خدمة الصحيح.

والمستخرج: هو أنْ يأتي المصنِّفُ إلى كتاب من كتب الحديث، فيخَرِّج أحاديثهُ بأسانيد لنفسه من غيرِ طريقِ صاحب الكتاب، فيجتمعُ إسنادُ صاحب المستخرج مع إسناد صاحب الكتاب الأصلي في شيخه، أو مَنْ فوقهُ، كالمستخرَجِ على صحيحِ البخاريِّ؛ للحافظ أبي بكرٍ الإسماعيليِّ، وللحافظ أبي بكرٍ البرقانيِّ، وللحافظ أبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ، وكالمستخرَجِ عَلَى صحيحِ مسلمٍ للحافظ أبي عوانةَ، وللحافظ أبي نُعيم أيضًا(٣).

ولا بُدَّ أن يعلم أن صاحب المستخرج لم يلتزم شرط صاحب الكتاب الأصلي، وأيضًا فإنه يروي لفظ شيوخه، وقد يقع في المستخرجات الضَّعيف وغيره، ومن هنا فلا ينبغي أن نأخذ من المستخرجات التي صُنِّفت على الصحيحين ثمَّ نعزو الحديث؛ للشيخين؛ لأنَّ ألفاظ المستخرَج تختلف عن ألفاظ الصحيح،

(١) ينظر في التعريف بالعلة وأقسامها: مقدمة ابن الصلاح: ١٨٨، والنكت؛ للزركشي٢/٢١١، والنكت؛ لابن حجر١/٢٤٧.

(٢) النكت الوفية١/١٥١. وينظر: تدريب الراوي١/١٢٣، والبحر الذي زخر٣/٩٢٧، ومنهج النقد: ٢٦٢.

(٣) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١/١٢٢.

بل قد يعرض الشيخان عن ألفاظ؛ لصنعة نقدية، ويرويها صاحب المستخرج، غير مهتمٍ بذلك؛ لأنَّ همه تخريج أصل الحديث، قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (والحكم بصحتها متوقِّف على أحوال رواتها، فقد يكون في رواتها من تُكلِّم فيه، وكذا الحكم في باقي المستخرجات)[١].

عودًا على بدء، من أمثلة العلل المندفعة في الصَّحيحين:

أولاً: عند التتبع نجد أنَّ رواية المتكلَّم فيهم جاءت على وجه الانتقاء، وأنَّ هذه الأحاديث من صحيح حديثهم، أو أنهم قد توبعوا على أحاديثهم، فروايتهم جاءت متابعة[٢].

ثانيًا: عند التتبع نجد أنَّ عنعنة المُدِّلسين الواقعة الصحيحين هي ممَّا قد ثبت تصريح المدلِّس للسماع فيها[٣].

ثالثًا: عند التتبع نجد أنَّ رواية المختلطين الواقعة في الصحيحين جاءت من قبيل روايتهم قبل الاختلاط، أو أنَّها ممَّا تميَّز وبان ضبط المختلط لها[٤].

رابعًا: أنَّ المهمل -وهو الرواي غير المنسوب- مميز ومعلوم في طرق أخرى.

خامسًا: أنَّ المبهم -كقولهم: عن رجل- معروف ومشهور في طرق أخرى.

إلى غير ذلك من العلل المندفعة [٥].

المطلب الرابع

الخصيصة الرابعة: الأحاديث المروية في الصَّحيحين تفيد العلم

قسَّم أهلُ العلمِ الحديثَ من حيث وروده إلى متواتر وآحاد، وأنَّ المتواتر يُفيد العلم، والآحاد يفيد الظن، ولكن قد يحتف بخبر الآحاد قرائن تلحقه بالمتواتر من حيث إفادة العلم والقطع، ومن جملة هذه القرائن تخريج الشَّيخين للحديث؛ وذلك لما يأتي:

الأول: جلالتهما في علم الحديث، وتقديمهما في معرفة الصَّحيح من غيره.

الثاني: تلقي الأمَّة للصحيحين بالقبول، وعلى تلقي كتابيهما إجماع الأمَّة، والإجماع منعقد أيضًا على

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٦٣.

(٢) ينظر: منهج البخاري؛ لأبي بكر كافي: ١٤٤.

(٣) ينظر في ذلك كتاب منهج المتقدمين في التدليس؛ للفهد: ٩٣.

(٤) ينظر: النكت؛ لابن حجر ١/٣١٥.

(٥) وقد بينَّ جميع ذلك شراح الصحيح.

عصمة الأمة عن الخطأ[١].

وقد استثنوا من ذلك الأحاديث التي انتقدها الحفاظ؛ لأنها خرجت من الإجماع[٢].

قال الإمام ابن الصلاح(٦٤٣هـ): (جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه)[٣]، وعلل ذلك؛ لأنَّ الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول سوى أحرف يسيرة، لذا فما أخرجاه من الأحاديث يفيد العلم وإن لم يكن متواترًا؛ لأن خبر الآحاد وإن كان يفيد الظن من حيث الأصل ولكن تلقي الأمة للصحيحين بالقبول وإجماعها الذي يفيد العصمة يجعل أحاديث الصحيحين تفيد العلم[٤].

قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (والخبرُ المحتفُّ بالقرائن أنواعٌ: منها: ما أَخرجهُ الشيخانِ في صحيحيهما، ممَّا لم يبلغ التواتر، فإِنَّهُ احتفَّت به قرائنُ، منها: جَلالتُهُما في هذا الشأن، وتقدُّمهما في تَمْيِزِ الصَّحيح على غيرِهما، وتلقِّي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقِّي وحدهُ أقوى في إِفادة العلم من مجرد كثرة الطُّرُقِ القاصرة عن التواتر إلا أنَّ هذا يختصُّ بما لم ينتقدْه أحدٌ مِن الحُفَّاظِ مِمَّا في الكِتابينِ)[٥].

وظاهر كلام الإمام النووي أنَّه يرى أنَّ أحاديث الصحيحين لا تفيد إلا الظن ما لم تكن متواترة، إذْ فقال عقيب نقله لكلام ابن الصلاح: (وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر، والله أعلم)[٦].

والمسألة خلافية، والذي عليه أكثر المحققين أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع سوى الأحرف التي انتقدها الحفَّاظ.

قال الحافظ الزركشي(٧٩٤هـ): (واعلم أن هذا الذي قاله ابن الصلاح هو قول جماهير الأصوليين من أصحابنا وغيرهم، قد جزم به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، فقال في كتابه أصول الفقه: الأخبار التي في الصحيحين مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل في ذلك اختلاف في طرقها أو رواتها فمن خالف حكمه خبرًا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه؛

(١) ينظر تفصيل ذلك في فتح المغيث؛ للسخاوي ١/ ٧٢.
(٢) ينظر: نزهة النظر ١/ ٥٤، والنكت ١/ ٣٧٩.
(٣) صيانة صحيح مسلم: ٨٥.
(٤) ينظر: المصدر السابق.
(٥) نزهة النظر: ٦١.
(٦) كما في التقريب والتيسير: ٢٨.

لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول)[1].

وقال الحافظ ابن كثير(٧٧٤هـ): (وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. والله أعلم)[2].

وقال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (ما ذكره النووي في شرح مسلم من جهة الأكثرين، أمَّا المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضا محققون)[3].

فظهر مما سبق ذكره أنَّ في المسألة خلافٌ، ولكن الذي عليه أكثر المحققين أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع، وهذا من حيث الثبوت.

أما من حيث الدلالة فمنها ما هو ظني الدلالة، ومنها ما هو قطعي الدلالة، وهذا هو حال أدلة نصوص الكتاب والسنة، وهذا الأخير الذي أشترت إليه تكميلاً ليس من مباحث علوم الحديث، وإنما هو من مباحث علوم أصول الفقه.

الخاتمة وأبرز النتائج

١- ظهر لنا عظيم منزلة الصحيحين عند علماء المسلمين، وهذه المنزلة لم تأت من فراغ، أو من قبل حسن الظن المجرد، كلا، وإنما شاهد الوجود دلَّ ويدل على ذلك، فالكتابان قد حازا الدرجات العليا والمنزلة الرفيعة؛ لبراعتهما في التصنيف والجمع، مع ذكاء لا نظير له يشهد به المخالف قبل الموافق، أضف إلى زكاء وديانة أهلتهما لفتح الله عليهما في التصنيف، ومن قرأ سيرة صاحبي الصحيح علم ذلك.

٢- إنَّ للصحيحين خصائص لا يشاركهما أحد فيهما، وقد تدبرتها فوجدتها أربعة، وهي: تلقي كتابيهما بالقبول، وأنَّ من رويا له فقد جاوز القنطرة، وأن العلل الواقعة في الصحيحين مندفعة، وأن أحاديث الصحيحين تفيد العلم.

٣- أنَّ دائرة تلقي الخبر بالقبول أوسع من دائرة الحديث الصحيح.

٤- أن تلقي الخبر بالقبول والعمل به لا يلزم من ذلك صحته وتصحيحه عندهم، فقد يعلون ما تلقوه بالقبول، يعلونه مبنىً، ويقبلونه معنًى؛ لاشتهار أصله عندهم.

٥- أن أصحاب المستخرجات لم يلتزموا بشرط صاحبي الصحيح، إذ كان همهم التخريج، وطلب العلو، لذا قد يقع في المستخرجات الضعيف وغيره.

٦- قد يعزوا أهل المستخرجات الحديث إلى الصحيحين، وإنما يقصدون أن صاحبي الصحيحين قد

(١) النكت؛ للزركشي ١/ ٢٨٠.
(٢) اختصار علوم الحديث: ٣٥.
(٣) تدريب الراوي ١/ ١٤٣.

أخرجا أصل الحديث.

المصادر والمراجع

١- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة؛ للامام أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٣٠هـ.

٢- اختصار علوم الحديث؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ٧٧٤ه، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، دار ابن الجوزي القاهرة.

٣- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر؛ للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق: أبي أنس أنيس بن أحمد ابن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية.

٤- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام؛ لعلي بن محمد الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان، (المتوفى : ٦٢٨ه)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط.١، ١٤١٨ه.

٥- تحرير علوم الحديث؛ للعبد بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط. ٣، ١٤٢٨ه.

٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي؛ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١ه)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، بيروت، ط.١، ١٤٣١ه.

٧- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث؛ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (المتوفى: ٦٧٦ه)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥ه.

٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد، ومحمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٩- تهذيب الأسماء واللغات؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠- شرح التبصرة والتذكرة؛ لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم ود. ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى١٤٢٣ه.

١١- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله، دار الغرب،

بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى: ٩٠٢ه، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٤ه.

١٤- لبداية والنهاية؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث، ط. الأولى ١٤٠٨، هـ.

١٥- لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة، الموصل، ٢٠٠٧.

١٦- معالم السنن؛ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي المعروف بالخطابي(المتوفى: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط. الأولى ١٣٥١هـ.

١٧- معرفة أنواع علوم الحديث؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، المعروف بابن الصلاح، المتوفى: ٦٤٣ه، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦ه.

١٨- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦ه، دار إحياء التراث، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٢ه.

١٩- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها؛ لأبي بكر كافي، دار ابن، حزم، بيروت ١٣٢٢ه.

٢٠- منهج المتقدمين في التدليس؛ تأليف: ناصر بن حمد الفهد، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبدالرحمن السعد.

٢١- منهج النقد في علوم الحديث؛ لنور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق، سورية، ط. الثالثة ١٤١٨ه.

٢٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط. ٢، ١٤١٢هـ.

٢٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢ه، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط. الثالثة، ١٤٢١ه.

٢٤- نصب الراية لأحاديث الهداية؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المتوفى: ٧٦٢ه، محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، دار القبلة، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨ه.

٢٥- النكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ٨٨٥هـ، تحقيق: د. ماهر ياسين، الرشد، الرياض، ط. الثانية ١٤٢٩هـ.

٢٦- النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢ه، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٧- النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى: ٧٩٤ه، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

List of Sources and References

1 .The Excellent Answers to the Ten Complete Questions, by Imam Abu al-Hasanat al-Lucknawi, edited by Abd al-Fattah Abu Ghuddah, Islamic Publications Library, Aleppo, 1430 AH.

2 .A Brief Study of the Sciences of Hadith, by Abu al-Fida Ismail ibn Umar ibn Kathir al-Qurashi al-Basri then al-Dimashqi (d. 774 AH), edited by Sheikh Ahmad Shakir, Dar Ibn al-Jawzi, Cairo.

3 .The Sea of Riches in Explaining Alfiyyat al-Athar, by Al-Hafiz Jalal al-Din Abu al-Fadl Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (849-911 AH), edited by Abu Anas Anis ibn Ahmad ibn Tahir al-Andonosi, Library of the Ancient Strangers.

4 .Explanation of Delusion and Illusion in the Book of Rulings, by Ali ibn Muhammad al-Himyari al-Fasi, Abu al-Hasan ibn al-Qattan (d. 628 AH), edited by Dr. al-Husayn Ait Sa'id, Dar Taybah, Riyadh, 1st ed., 1418 AH.

5 .Editing the Sciences of Hadith, by Abd ibn Yusuf al-Judai', Al-Rayyan Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd ed., 1428 AH.

6» .Training the Narrator in Explaining the Approximation of Al-Nawawi" by Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Mazen

al-Sarsawi, Dar Ibn al-Jawzi, Beirut, 1st ed., 1431 AH.

7» .At-Taqrib wa-Taysir li-Ma'rifat Sunan al-Basheer al-Nadheer fi Usul al-Hadith" by Abu Zakariya Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (d. 676 AH), edited by Muhammad Uthman al-Khasht, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1st ed., 1405 AH.

8 .Introduction to the Meanings and Chains of Transmission in Al-Muwatta' by Abu Omar Yusuf ibn Abdullah ibn Abd al-Barr al-Qurtubi (d. 463 AH), edited by Mustafa Ahmad and Muhammad Abd al-Kabir, Ministry of Endowments, Morocco, year of publication: 1387 AH.

9 .Refinement of Names and Languages by Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (d. 676 AH), edited by the Scholars' Company with the assistance of the Al-Munira Printing Department, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

10 .Sharh al-Tabsira wa al-Tadhkira, by Zayn al-Din Abu al-Fadl Abd al-Rahim ibn al-Husayn al-Iraqi (d. 806 AH), edited by Dr. Abd al-Latif al-Humaim and Dr. Maher Yassin al-Fahl, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1423 AH.

11 .Preserving Sahih Muslim from Errors and Mistakes and Protecting It from Omissions and Misrepresentations, by Uthman ibn Abd al-Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din, known as Ibn al-Salah (d. 643 AH), edited by Muwaffaq Abdullah, Dar al-Gharb, Beirut, 2nd ed., 1408 AH.

12 .Fath al-Bari, a commentary on Sahih al-Bukhari, by Ahmad ibn Ali ibn Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i, Dar al-Ma'rifah, Beirut, first edition, 1379 AH. Books, chapters, and hadiths are numbered by Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi.

13 .Fath al-Mughith, a commentary on Alfiyyat al-Hadith by al-'Iraqi, by Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad ibn Abd al-Rahman al-Sakhawi, who died in 902 AH. Edited by Ali Hussein, Sunnah Library, Egypt, first edition, 1424 AH.

14 .The Beginning and the End; by Abu al-Fida Ismail ibn Umar ibn Katheer al-Qurashi then al-Dimashqi (d. 774 AH), edited by Ali Shiri, Dar Ihya' al-Turath, 1st ed. 1408 AH.

15 .Lisan al-Muhaddithin; by Muhammad Khalaf Salamah, Mosul, 2007.

16 .Ma'alim al-Sunan; by Abu Sulayman Hamad ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Busti, known as al-Khattabi (d. 388 AH), Al-Ilmiyyah Press, Aleppo, 1st ed. 1351 AH.

17 .Knowledge of the Types of Hadith Sciences; by Uthman ibn Abd al-Rahman, Abu Amr, known as Ibn al-Salah, who died in 643 AH, edited by Nur al-Din Atar, Dar al-Fikr, Syria, Dar al-Fikr al-Mu'asir, Beirut, 1st ed., 1406 AH.

18 .Al-Minhaj: A Commentary on Sahih Muslim ibn al-Hajjaj; by Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi, who died in 676 AH, Dar Ihya al-Turath, Beirut, 2nd ed., 1392 AH.

19 .Imam al-Bukhari's Methodology in Authenticating and Explaining Hadiths; by Abu Bakr Kafi, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1322 AH.

20 .The Methodology of the Ancients in Forgery; authored by Nasser bin Hamad Al-Fahd, introduced by His Eminence Sheikh and Hadith scholar Abdullah bin Abdulrahman Al-Saad.

21 .The Methodology of Criticism in Hadith Sciences; by Nur al-Din Muhammad 'Atr al-Halabi, Dar al-Fikr, Damascus, Syria, 3rd ed., 1418 AH.

22 .The Awakening in the Science of Hadith Terminology; by Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaymaz al-Dhahabi (d. 748 AH), edited by Abdul Fattah Abu Ghuddah, Islamic Publications Library, Aleppo, 2nd ed., 1412 AH.

23 .A Walk to Consider the Explanation of the Elite of Thought in the Terminology of the People of the Tradition, by Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Hajar al-Asqalani, who died in 852 AH, edited by Nur al-Din Atar, al-Sabah Press, Damascus, third edition, 1421 AH.

24 .Nasb al-Rayah li Ahadith al-Hidayah, by Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Zayla'i, who died in 762 AH, Muhammad Awwamah, al-Rayyan Foundation, 25. "The Faithful Anecdotes on the Explanation of Alfiya" by Imam Burhan al-Din Ibrahim ibn Umar al-Baqa'i (d.

885 AH), edited by Dr. Maher Yassin, Al-Rushd, Riyadh, 2nd ed. 1429 AH.

26» .The Anecdotes on the Book of Ibn al-Salah" by Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited by Rabi' ibn Hadi al-Madkhali, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, 1st ed., 1404 AH.Beirut, Lebanon, Dar al-Qibla, Jeddah, Saudi Arabia, first edition, 1418 AH.

27 .Jokes on the Book of Ibn al-Salah, by Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah al-Zarkashi, who died: 794 AH, edited by: Dr. Zain al-Abidin ibn Muhammad, Adwa' al-Salaf, Riyadh, first edition, 1419 AH.